تنبيهٌ على أن دلالة الأخص على الأعم ليست دائما تضمنية

كتبه
زهران كاده

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد ولد آدم أجمعين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد ففي آخر درسٍ من دروس "إيضاح المبهم" مع طلبة جامعة النور، كنت قد أشرتُ إلى غلطٍ وقع لي في "الوسيط" يُشير المنطقيون إلى جنسه، وهو أنْ تأخذ الأعمَّ مكانَ الأخص فتَغلِط، ومعناه أن تحكم على الأعم بحكم الأخص، والمذكور في "إيضاح المبهم" وغيره هو الحكمُ على الجنس بحكم النوع، والجنس أعم من النوع كما لا يخفى، ومثالُه: قولُك: كل حيوانٍ ناطق، حيث حكمتَ على الحيوان (الأعمِّ) بما هو للإنسان (الأخص)، فالناطقيةُ محكومٌ بها على الإنسان لا الحيوان.

ولهذا قال ابن الشاط فيما كتبه على "فروق القرافي" : تعليقُ الحكم بالأعم يلزم منه تعليقُه بالأخص من غير عكس اهـ ، أي: أن تعليق الحكم بالأخص لا يلزم منه تعليقُه بالأعم.

ومن ذلك قولُ القرافي في "الفروق" : لا يلزم من امتناع أمرٍ في الأخص أن يمتنع في الأعم منه، فلا يلزم إذا حَرُمَ قتلُ الإنسان أن يَحرُم قتلُ مطلق الحيوان، ولا من تحريم شرب الخمر أن يحرم مطلق المائع، ولا من تحريم لحم الخنزير أن يحرم مطلق اللحم اهـ ، فلم يلزم من ثبوت الحرمة للأخص ثبوتُها للأعم.

وتأمَّلْ قولَ ابن دقيق العيد في "شرح الإلمام" : استنتاجُ الكليات من الجزئيات يعتمد كثرتَها، لتنتفي الخصوصياتُ، ويؤخذَ القدرُ المشترك، وأما الفرد المعين، فيحتمل أن يكون الحكمُ فيه لأمرٍ يَخُصُّه اهـ (أي: لا لمجرد القدر المشترك بينه وبين سائر الأفراد المعينة المعبر عنها بالجزئيات)= تَجِدْه شديدَ الاتصال بما نحن فيه، فحاذِرْ أن تحكم على القدر المشترك بحكم الفرد المعيَّن، لأن ذلك من الحكم على الأعم بما للأخص، إذ الفرد المعين أخصُّ من القدر المشترك.

والمنطقيون يسمون هذا النوع من الغلط **"إيهامَ العكس"**، لأنَّ الشخص مثلًا لما رأى أنَّ كلَّ ناطقٍ حيوانٌ توهم أن كل حيوان ناطق، وليس كذلك، فجاء الغلط.

قال الغزالي في "المعيار" : وأما من حيث المعنى فمنها ما يحصل مِن تخيُّلِ العكس، فإنَّا إذا قلنا: كلُّ قَوَدٍ فسببُه عمد، فيظن أنَّ كل عمدٍ فهو سببُ قود، فإن العمد رُؤي ملازما للقود، فظن أن القود أيضا ملازم للعمد، وهذا الجنسُ سَبَّاقٌ إلى الفهم، ولا يزال الإنسانُ مع عدم التنبُّهِ لأصله ينخدع به ويسبق إلى تخيُّلِه من حيث لا يدري إلى أن يُنَبَّه عليه اهـ .

ومن أمثلة هذا الغلط: الحكمُ على كل موجودٍ(1) بافتقاره إلى مُوجِد، والحقُّ أن الذي يفتقر وجودُه إلى مُوجِدٍ إنما هو الموجودُ الممكن (الأخص) لا مطلقُ الموجود (الأعم)، فواجب الوجود لذاته غير مفتقر إلى مُوجد، لأن الوجود له بالذات.

أما خصوصُ ما وقع لي في "الوسيط" فهو أني حكمت على كل أعمَّ بأنه جزءُ الأخص، والحق أن الأعم الذاتي هو الذي يكون جزءَ الأخص، وإلا فالأعم العرضي خارج عن الأخص غير داخل فيه، والحاصل أنه ليس كل ما هو أعمُّ من الشيء جزءَه.

ومن هنا فلا يصح ما قررته في "الوسيط" (ص209) من كون الجنس جزء الفصل لمجرد كونه أعمَّ منه، إذ الجنسُ بالنسبة للفصل عرضٌ عام لا جنسٌ حتى يكون جزءَه، وإنما هو جنسٌ للنوع ولذلك كان جزءَه(2).

---

(1) (تنبيه) : قال ابن تيمية: لا ريبَ أنَّ لفظَ الوجود في اللغة هو مصدرُ وَجَدَ يَجِدَ وُجُودا، كما في قوله تعالى: {وَوَجَدَ اللهَّ عِنْدَهُ}، ولكن أهل النظر والعلم إذا قالوا: هذا موجود، لم يريدوا أنَّ غيرَه وجده يجده، ولا يريدون أنَّ غيره جعل له وجودا قائما به، بل يريدون به أنه حقٌّ ثابتٌ ليس بمعدومٍ ولا مُنْتَفٍ. (الصفدية: 1/ 119)

(2) وانظر في "كفاية الساعي في فهم مقولات السجاعي" (ص94 – 96) : فائدة: هل الجنس جنس للفصل أو للأنواع التي تحته فقط؟

ولذلك قلتُ بعدُ في "التعليق على نقد ابن تيمية لما ذكره المنطقيون من لزوم أخذ الجنس القريب في الحد التام"(3) : دلالة الفصل على الجنس القريب عندهم التزاميةٌ لا تضمنية، لأن الجنس ليس جزءَ الفصل، إذ لو كان كذلك لكان جنسًا له، باعتبار كونه جزءَه الأعم، وإنما هو جنسٌ للنوع، وأما بالنسبة إلى الفصل فهو عرضٌ عام له اهـ .

وقد قال الغزالي في "المعيار" – وقد ذكر دلالة التضمن – : وذلك كدلالة لفظ البيت على الحائط، ودلالةِ لفظ الإنسان على الحيوان، وكذلك **دلالةُ كلِّ وصفٍ أخصَّ على الوصف الأعمِّ الجوهري** اهـ ، أي: الذاتي، فقيد بالجوهري، مشيرا إلى أن الأخص لا يدل على كل أعم بالتضمن.

قال ابن تيمية في "الرد على المنطقيين" وقد نقل كلامَ الغزالي هذا: فقد جعل دلالةَ الخاص على الأعم دلالةَ تضمُّن، كدلالة الإنسان على الحيوان، وذكر أنها معتبرة في التعريفات اهـ .

فكتبتُ في التعليق عليه(4): تقدمت الإشارة(5) إلى أن الأخصَّ لا يلزم أن تكون دلالته على الأعم تضمنية دائما، بل ذلك مختص بالأعم الذاتي، أما العارض فالدلالةُ عليه التزام، وقد رأيتَ قولَ الغزالي في دلالة التضمن: وكذلك دلالةُ كلِّ وصفٍ أخصَّ على الوصف الأعمِّ **الجوهري** اهـ .

---

(3) وهو منشور على قناتي على التليجرام.

(4) أعني التعليق على نقده المشار إليه سابقا.

(5) وذلك لما ذكرتُ: أن دلالة الجنس القريب على البعيد بالتضمن، لا لمجرد كون البعيد أعمَّ منه، بل لكونه جزءَ ماهيته، فهو ذاتيٌّ له، بخلاف الفصل، فإنه لا يدل على الجنس القريب بالتضمن، وإنْ كان القريبُ أعمَّ منه، وذلك لأنه ليس جزءَ ماهيته، فليس بذاتي له، بل هو بالنسبة إليه عرضٌ عام، كما هو مقرَّرٌ عندهم، فالجنسُ جنسٌ للنوع، وعرضٌ عام للفصل، وعليه فدلالةُ الفصل على الجنس التزام، وهي مهجورة عندهم غير معتبرة. الخ ما في هذا الموضع من التعليق، فراجعه إن شئت.

وبما عرفته ههنا من أن دلالة الفصل على الجنس دلالةُ التزام غير معتبرة، يظهر لك ما في قول الشيخ محمد عليش في حاشيته على المطلع: غاية ما يلزم على تأخير الجنس عن الفصل لَغْوُ الجنس وعدمُ اعتباره، لتقدُّمِ الفصل المغني عنه عليه، ولا يلزم من ذلك فسادُ الحد، إذ الحدُّ بالفصل وحدَه حدٌّ ناقصٌ صحيحٌ معتبَرٌ عند من أجاز التعريفَ بالمفرد اهـ = مِن نظر، ومثلُه في قول الباجوري في حاشيته على منطق السنوسي في شأن من لم يشترط لتمام

ثم ما ذكرته في كتاب "الوسيط" من قول ابن سينا: إن الجنس أقدم من الفصل، وذلك لأن الجنس قد يوجد له الفصل المعين، وقد لا يوجد له، والفصل إنما وجوده في الجنس، ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل، وترتفع طبيعة الفصل برفع طبيعة الجنس اهـ ، لا يفيد ههنا، لأن كلامه في الوجود الخارجي لا العقلي الذي البحثُ فيه، فهو يعني أن الفصل المعين ليس وجودُ الجنس متوقفا عليه، لأنه قد يوجد مع فصلٍ آخر، فالحيوانية وجودها ليس موقوفا على وجود الناطقية، إذ قد يوجد مع الصاهلية مثلا، ولهذا لو فرضنا ارتفاع طبيعة الناطق لما لزم من ذلك ارتفاع طبيعة الحيوان، وذلك أن الجنس أعم، أما الفصل فلا وجود له إلا مع الجنس، فلو فرضنا ارتفاع طبيعة الحيوانية للزم ارتفاع طبيعة الناطقية، لأن الفرض أن الناطقية لا وجود لها مع غير الحيوان(6).

ومثل ذلك ما ذكرته من قول الخبيصي: قُدِّم الجنسُ على الفصل لاحتياجنا في معرفة الفصل القريب والبعيد إلى الجنس اهـ ، فإنه غير مفيد، لأن الافتقار حاصل للفصل القريب والبعيد لا لمطلق الفصل، لأن الفصل القريب هو مميز الماهية عن مشاركاتها في الجنس القريب، فما لم يُذكَر الجنسُ قبله، لم يُمكِن معرفةُ أن المذكور أهو الفصل القريب أم البعيد؟ لأن معرفة ذلك فرعُ معرفة الجنس كما هو ظاهر.

الحد تقديم الجنس على الفصل: ولعلهم ينظرون لذكر أجزاء الماهية فيه وإن لم يكن للأعم فائدة اهـ . (وقد ذكرت كَلامَهما في الوسيط: 208) ووجه النظر: أن في كلاميهما التصريح بأن ذكر الجنس بعد الفصل لا يفيد، وعلل الشيخ عليش ذلك بإغناء الفصل عن الجنس، لكنك قد عرفت أن دلالة الفصل على الجنس بالالتزام، وهي غير معتبرة، وعليه فلم يكن في ذكر الفصل ما يدل على الجنس دلالة معتبرة حتى يكون مغنيا عنه، وعليه ففي ذكر الجنس بعد الفصل فائدة زائدة لم يدل عليها الفصل دلالة معتبرة، وإنْ خُولِف الترتيبُ الطبيعي القاضي بتقديم العام على الخاص، إلا أنْ يُمنع عدمُ اعتبار الدلالة الالتزامية. (وانظر في شأن هجران دلالة الالتزام في التعاريف: شرح المطالع مع حاشية الشريف: 139 – 147 ، والشرح الكبير للملوي: 166 – 167)

(6) ثم بحث وجود الكلي الطبيعي في الخارج قد طرقته في "الوسيط" فانظره في (ص172 – 177) منه.

والغريبُ أني ذكرت عَقِبَ هذا البحث تنبيهًا في نفس الصفحة من "الوسيط" فيه التصريحُ بأنَّ الفصلَ لا يدل على الجنس بالتضمن بل بالالتزام، لأن الجنس خارج عن مدلول الفصل، وقضيةُ هذا أن الجنس ليس جزء الفصل، لأن دلالة التضمن دلالةٌ على الجزء كما هو معلوم.

وهذه صورة ما في التنبيه من كتاب "الوسيط" : **(تنبيه)** : إن قلت: إذا كان الناطق مساويا للإنسان، ولا إنسان إلا وهو حيوان، إذ الإنسانية مستلزمة للحيوانية استلزامَ الأخص للأعم، فلا ناطق إلا وهو حيوان، ومادامت الناطقية مستلزمة للحيوانية، فليقتصر في تعريف الإنسان على الناطق طلبا للإيجاز، لأن ذكره يغني عن ذكر الحيوان.

فالجواب: أن الناطق لا يدل على الحيوان بالمطابقة ولا بالتضمن، لأن مدلولَ الناطق: شيءٌ ثابت له النطق، قال الغزالي: والفصلُ عبارةٌ عن شيءٍ ذي حقيقة، كقولك: ناطقٌ وحساس ومسكر، أي: شيءٌ ذو نطق وذو حس وذو إسكار، فكان الشيء الذي ورد عليه الوصفُ بـ"ذو" وما بعدها لم يُذكر بالفصول القائلة ناطق وحساس ومسكر اهـ .

لكن بالنظر في نفس الأمر تبين أنه لا ناطق إلا وهو حيوان، فكانت الدلالةُ عليه بالالتزام، إذ الحيوان خارجٌ عن مدلول الناطق، لكنه ملازمٌ له، ودلالة الالتزام مهجورة في التعاريف.

قال الغزالي في "المعيار" : والمعتبَرُ في التعريفات دلالةُ المطابقة والتضمن، فأما دلالةُ الالتزام فلا، لأنها ما وَضَعَها واضعُ اللغة، بخلافهما، لأنَّ المدلولَ فيها غير محدود ولا محصور، إذ لوازمُ الأشياء ولوازمُ لوازمِها لا تنضبط ولا تنحصر(7)، فيؤدي إلى أن يكون اللفظُ دليلًا على ما لا يتناهى من المعاني، وهو محال اهـ .

ولهذا قال في موضع لاحق: فإنْ قال قائل: لِمَ لا يجوز في القسم الثاني أن يقال: "حساس ومتحرك بالإرادة" بدل "الحيوان"؟ وهو ذاتي مساوٍ للحيوان. قلنا: ذلك غيرُ سديد على الشرط المطلوب، لأنَّ المفهوم من الحساس والمتحرك على سبيل المطابقة هو مجردُ أنه شيءٌ له قوةُ حسٍ أو

---

(7) ولازمُ اللازمِ لشيءٍ لازمٌ لذلك الشيء كما هو معلوم.

حركة، كما أن مفهوم الأبيض أنه شيءٌ له بياض، فأما ما ذلك الشيء؟ وما حقيقة ذاته؟ فغيرُ داخلٍ في مفهوم هذه الألفاظ إلا على سبيل الالتزام، حتى لا يعلم من اللفظ، بل من طريقٍ عقليٍّ يدل على أن هذا لا يُتصور إلا لجسمٍ ذي نفس. فإذا سئل عن جسم: ما هو؟ فقلت: أبيض، لم تكن مجيبا، وإن كنا نعلم مِن وجهٍ آخَرَ أنَّ البياضَ لا يحل إلا جسما، ولكن نقول: دلالة الأبيض على الجسم بطريق الالتزام، وقد قَدَّمْنا أنَّ المعتبر في دلالة الألفاظ طريقُ المطابقة والتضمن اهـ (8). انتهى من "الوسيط".

وسببُ هذا أنَّ فصولَ الكتاب ومباحثه كُتِبت على أزمنة متباعدة ممتدة، لأن قصة الكتاب – كما ذكرت في أوائل دروس شرحه – ابتدأتْ قديما حيث كنت أجمع مباحثَه لنفسي ولم تكن حينئذ نيةُ تأليفِ كتاب، ولكن لما اجتمعت لي مع الوقت مادةٌ واسعة، خطر لي أن أعتني بها وأجعلها كتابا يُرجى نفعُه، فكان كذلك، والآفةُ هنا مِن قصورٍ في تدقيق المراجعة قبل الطباعة، وما أبرئ نفسي من ملل يعرض لي فتَثقل عليَّ معاودةُ النظر في ما أكتبه وأقيده بل يثقل عليَّ أحيانا تمامُ ما شرعتُ في كتابته وتقييده، والله المستعان.

والخلاصة: أن قولنا: إن الأعم جزء من الأخص أغلبي لا كلي دائمي، لما عرفت، ومثله قولهم: الكلي جزء من جزئيه، فإنه أغلبي أيضا.

ولهذا لما قال الشيخ عثمان بن المكي الزبيدي في "شرح إيساغوجي" : (وقدَّم الكليَّ على الجزئي لأنه جزءٌ له غالبا، والجزءُ مقدَّمٌ على الكل طبعا، فقُدِّم وضعا، أو لأنَّ الكليَّ هو المقصودُ في هذا الفن)، قيدتُ في مسودة التعليق عليه عند قوله (لأنه جزءٌ له غالبا) ما صورتُه: ذكر هذا القطبُ في "شرح الشمسية"، فقال الشريف الجرجاني: إشارة إلى أنَّ بعض الكليات ليس بجزءٍ لجزئياته، كالخاصة والعرض العام، وأما الثلاثة الباقية فهي أجزاء لجزئياتها، فإن الجنس والفصل جزءان لماهية

(8) ومثل ذلك في "البصائر النصيرية" للساوي (ص40 – 41)

النوع، والنوع جزءٌ للشخص من حيث هو شخصٌ وإن كان تمامَ ماهيتِه. (حاشية الشريف على القطبي: 128)

وعليه فإن الأعم إنما يكون جزء الأخص فيما لو كان ذاتيا له، وإلا فلا، ومتى ما لم يكن الأعم ذاتيا للأخص لم يكن فهمُ الأخص متوقِّفا على فهم الأعم، لأن الأعم عندئذ ليس جزءَ مفهوم الأخص حتى يلزم التوقف، قال السعد: إذا كان العام ذاتيا للخاص يفتقر هو إليه في تعقُّلِه، وأما إذا كان عارضًا فلا. (شرح المقاصد: 1/ 74)

ثم العامُّ الذاتيُّ لا يلزم افتقارُ الخاص إليه في تعقُّله إلا إذا أريد التعقُّلُ بالكنه، أي: الإحاطة بجميع الذاتيات، أما مطلق التعقل فلا، ولهذا لما قال القطب في شرح الشمسية: إن وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام فيه، كتب الشريف عليه ما نصُّه: هذا موقوف على أن يكون العام ذاتيا للخاص، ويكون الخاص معقولا بالكنه، وأما إذا لم يكن ذاتيا أو كان ذاتيا ولم يكن الخاص معقولا بالكنه، لم يلزم من وجوده في العقل وجود العام فيه. (القطبي مع الشريف الجرجاني: 211) لأن تصور بعض ذاتيات الشيء هو تصور للشيء من وجه، ومثل ذلك تصور خاصته التي هي خارجة عن ذاته، فإنه تصور له من وجه، والتعقُّل من وجهٍ تعقلٌ، أما التعقل بالكنه فهو المشروطُ له تعقُّلُ جميع الذاتيات، ومنها ما هو أعم، فكان تعقُّلُ هذا الأعم شرطا لتعقل الأخص. وقد نص الشريف في موضع متقدم على هذا المعنى أيضا حيث قال: العلم بالخاص مسبوقٌ بالعلم بالعام إذا اجتمع هناك شيئان: أحدهما: أن يكون العلم بالخاص علما به بالكنه، وثانيهما: أن يكون العام ذاتيا للخاص. (حاشية القطبي: 68) انتهى من مسودة التعليق المذكور.

هذا والحمد لله أني في دروس كتاب الوسيط في جمعية الإمام مالك للعلوم الشرعية قد نبهت إخواني وأحبابي من الطلبة على أصل الغلط وأن أعمية الجنس لا تستلزم توقف تصور الفصل عليه، ثم إنْ كُتِب للكتاب طبعةٌ ثانية أصلحنا العبارة إن شاء الله بما يقتضيه الحقُّ في هذا المقام.

على أني قلت في الدرس: لو أراد متكلِّف أن يتكلف توجيهَ العبارة لقال: لعل المراد بكون الجنس جزءَ الفصل هو أنه جزءُ مصدوقِهِ لا جزءُ مفهومه، فإن الحيوان مثلا لا شك أنه جزء

مصدوق الناطق، لأن مصداق الناطق هو الإنسانُ المعيَّن، وهو عبارة عن مجموع الحيوانية والناطقية مع المشخصات التي تميز إنسانا معينا عن آخر، لكن لم يكن ذلك قصدي ومرادي، والحق أحق أن يتبع، وكثير من التكلفات في توجيه العبارات لعلها إلى إفساد العلم أقرب منها إلى صيانة كلام المتكلمين عن الخطأ.

هذا والله تعالى أعلم وأحكم، وقد كتبت هذا التنبيه ليلة الأربعاء 15 من جمادى الأولى سنة 1442 ، اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا من لدنك علما يا أرحم الراحمين.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه أجمعين.